بنك الإمارات دبي الوطني
Emirates NBD

## الشروط والأحكام لفتح حساب أفراد

١. يقصد بالبنك: بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.م) ومقره مربع ٨٥، منطقة ج، شارع التسعين، التجمع الخامس، القاهرة الجديدة، القاهرة، مصر.

٢. للبنك الحق في أن يخصم على الحساب/ الحسابات العوائد المدينة شهرياً بالسعر المتفق عليه في عقد المديونية والعوائد الدائنة تضاف للحساب طبقاً لتعريفة البنك المعلنة مع مراعاة عدم تجاوز الحد الأدنى للحساب المعلن لدى البنك وذلك بخلاف الدمغة والعمولات والمصروفات المتنوعة في صورها المختلفة ومنها على سبيل المثال لا الحصر أقساط التأمين، رسوم ومصروفات أي رهون إلخ.

٣. في حالة كشف الحساب يحق للبنك فتح اعتماد جاري مدين في الحدود التي يراها ويخصص استعماله في تغطية الحساب وبسعر العائد الذي يحدده البنك.

٤. للبنك الحق أن يعدل سعر العائد المطبق على الحسابات الدائنة أو المدينة في أي وقت يراه.

٥. يحق للبنك في أي وقت تعديل التعريفة البنكية المطبقة على الحساب أو أي من الخدمات البنكية بمعرفته ويقر ويوافق العميل موافقة تامة ونهائية ويلتزم بتلك التعديلات في أي وقت.

٦. يحق للبنك في أي وقت القيام بخصم أية مبالغ تم إيداعها أو إضافتها بحساب العميل عن طريق الخطأ وذلك بدون الحصول على موافقة مسبقة من العميل على ذلك. يفوض العميل البنك تفويضا نهائيا بإجراء أية خصومات على أي من حسابات العميل ويشمل ذلك بطاقات الخصم لتصحيح وضع الحساب.

٧. يقر العميل ويوافق على أنه في حالة عدم تعامله على الحساب لمدة عام بالنسبة للحسابات الجارية وحسابات الهاتف المحمول, وعامان بالنسبة لحسابات التوفير، يصبح الحساب راكداً ويحق للبنك إقفاله بعد خصم ما يكون عليه لصالح البنك من أصل وعوائد وعمولات ومصروفات أخرى دون أدنى مسئولية على البنك.

٨. في حالة اعتبار العميل راكداً، يتعين قيامه بالأتي كحد أدنى لتنشيط حسابه من خلال أياً من وسائل الاتصال بالبنك:

- مصادقة على رصيد الحسابات.
- كتابة طلب لإعادة تنشيط الحسابات.

٩. يسمح بغلق الحساب في حالة مرور عام على انخفاض رصيده إلى صفر، وعدم قيام العميل بإعادة التنشيط.

١٠. لا تسري هذه التعليمات للحسابات الراكدة على كل مما يلي:

- التسهيلات الأئتمانية بكافة أنواعها شاملة البطاقات الائتمانية.
- البطاقات المدفوعة مقدماً.
- الأوعية الإدخارية (الودائع والشهادات).

١١. يحق للبنك تجميد كافة حسابات العميل ووقف التعامل عليها بما في ذلك وقف بطاقات الخصم الفوري والبطاقات الائتمانية في أي وقت، في حالة ركود جميع حسابات العميل أو أن أياً من بيانات العميل على الحساب تحتاج إلى تحديث أو لأية أسباب أخري يراها البنك وحده وفقاً لتقديره المطلق وذلك لحين تمام استيفاء البيانات والمستندات المطلوبة وفقاً لإجراءات البنك الداخلية في هذا الخصوص.

١٢. يتعين علي البنك الاستجابة لطلبات العملاء بإعادة تنشيط حساباتهم، مع عدم فرض أي رسوم علي إعادة تنشيط الحسابات.

١٣. كشوف الحسابات الدائنة ترسل للعميل عن كل ثلاثة شهور والمدينة عن كل شهر ويعتبر عدم اعتراض العميل علي هذه الكشوف في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إرسالها بمثابة مصادقة نهائية على الكشوف وتعد حجة بما تضمنته.

١٤. لا يعتبر البنك مسئولاً عن أية خسائر تحدث بسبب البريد سواء الناتجة عن التأخر في تقديم أدوات وأوامر الدفع أو في حالة القصور في تقديمها أو طلب تحصيلها أو تقديم إشعار بعدم الدفع أو الامتناع عن دفع أية مبالغ، ويحق للبنك أن يسترد أي مبلغ تكون قيمته مدفوعة مقدماً ولم يتم تحصيله.

١٥. يقر العميل بإعفاء البنك ومراسليه من كل مسئولية تتعلق بتأخير العرض أو بتقديم أو عمل بروتستو عدم الدفع والمستندات التجارية الأخرى وخلافها المودعة منه برسم التحصيل أو الخصم وكذلك يعفي البنك من أية مسئولية قد يتعرض لها نتيجة لاتخاذه الإجراءات القانونية لإجبار المدين على الدفع في الميعاد المحدد لدفع هذه الأوراق والمستندات التجارية والتي تقدم للتحصيل أو للضمان أو الرهن أو لأية أغراض أخرى كما يقر العميل بتحمله لكافة الرسوم والمصاريف والغرامات القضائية التي يتكبدها البنك في سبيل ذلك ويلتزم بسدادها فوراً إلي البنك ويعتبر مستندات البنك في ذلك حجة عليه.

١٦. يخول العميل البنك في إضافة المصروفات الناشئة عن الحساب كالبريد والسويفت والتأمين والتليفون والعمولة على الحساب وكذلك الرسوم والمصاريف الناشئة عن عقود الرهن وقيدها وكافة المصروفات الأخرى.

١٧. يخول العميل البنك في خصم ما يقدمه العميل للبنك من مستندات على سبيل المثال كمبيالات مخصومة وشيكات مرتدة وكفالات وضمانات المقدمة والمظهرة من العميل، من حسابات العميل المفتوحة لديه أو لدى أي فرع من فروعه، كما يقر العميل بتحمله كافة مخاطر التغيرات في سعر الصرف بين تاريخ السحب وتاريخ الدفع، كما وأن البنك ليس مسئولاً عن أية خسارة قد تنشأ في هذا الشأن.

١٨. جميع حسابات العميل الدائنة والمدينة لدى البنك وجميع إيداعاته من أوراق مالية أو نقود أو بضائع وخلافه تعتبر متضامنة ووحدة واحدة وللبنك الحق في اعتبارها حساباً واحداً ويحق للبنك سداد مستحقاته منها أيا كانت ويوافق العميل على حق البنك في ذلك موافقة لا رجوع فيها وغير مشروطة.

١٩. يقر العميل بأنه مسئول مسئولية كاملة بالتحقق من وجود رصيد متاح وقائم وقابلاً للتصرف فيه ومساوٍ على الأقل لقيمة الشيك وذلك على الحساب المسحوب عليه الشيك أو على حساب العميل الجاري من وقت إصدار الشيك.

٢٠. ومع عدم الإخلال بما سبق يقر العميل بأن للبنك الحق في تحويل أي مبالغ من وبين أياً من حسابات العميل أيا كان نوعها أو عملتها لتغطية وسداد قيمة أية شيكات صادرة من العميل ومسحوبة على أياً من حساباته (لا يعد هذا الإجراء الزاماً علي البنك)، ويقر العميل بتحمله كافة مخاطر التغييرات في سعر الصرف، كما أن البنك ليس مسئولاً عن أية خسارة يتكبدها العميل قد تنشأ في هذا الشأن.

٢١. للبنك الحق في وقف أو إقفال حساب العميل وإيقاف استخدام البطاقات الصادرة عليه أو إلغائها دون إبداء أية أسباب وفي أي وقت يراه وفي هذه الحالة يتحتم على العميل سحب ما له بالبنك بعد خصم ما قد يكون عليه لصالح البنك من أصل وعوائد وعمولات ومصروفات أي كان نوعها في المهلة التي قد يحددها له أو يقوم البنك بإصدار شيك مصرفي لصالح العميل بصافي الأرصدة القائمة وقت إقفال الحساب.

٢٢. في حالة أن قرر البنك وفقاً لإرادته المنفردة غلق حساب/حسابات العميل، يقر العميل بأنه لم يقم بتحرير وإصدار اياً من الشيكات الغير المستخدمة والمربوطة على أياً من حساباته طرف البنك، وأنه قد قام بإعدام جميع هذه الشيكات، وذلك على كامل مسئوليته ودون أدنى مسئولية على البنك في هذا الخصوص.

٢٣. بموجب هذا يفوض العميل بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.م) في الإستعلام عن حساباتي لدى أي من البنوك في جمهورية مصر العربية أو أى من البلاد في الخارج أو لدى التأمينات الاجتماعية أو iScore أو أياً من الجهات الحكومية أو الخاصة وله في سبيل ذلك الحصول على أية بيانات بصددها.

٢٤. بموجب هذا يوكل العميل بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.م) في تنفيذ جميع العمليات المصرفية الخاصة به نيابة عنه كتحصيل الشيكات والكمبيالات والكوبونات وشراء وبيع الأوراق المالية وفتح الإعتمادات وعمليات بيع البضائع وتفويض البنك في إجراء البروتستو على الكمبيالات والشيكات في حالة عدم الدفع أو عدم القبول وخلافه وقيدها في حسابه طرفه وفي إجراء كافة القيود

الحسابية اللازمة على حسابه و/أو إعادة قيدها بالشكل الذي يتناسب مع صحة الحسابات وتعتبر جميع الأوامر الصادرة من وإلي البنك بشأن هذه العمليات وغيرها تنفيذاً لهذا التوكيل الذي يظل ساري المفعول طالما بقي الحساب مفتوحاً وتحت كامل مسئولية العميل.

٢٥. يقر العميل إقراراً نهائياً غير مشروط وغير قابل للإلغاء بأنه المستفيد الحقيقي لهذا الحساب والمالك له والوحيد الذي له حق التعامل عليه بجميع أنواع التعاملات والتصرفات القانونية عليه وبعدم وجود أية قيود قانونية على حريته في التعامل عليه.

٢٦. يقر ويتعهد العميل إقراراً وتعهداً نهائيين غير مشروطين بأن جميع المبالغ المقيدة أو التي ستقيد بحسابه أو بأي من حساباته المفتوحة أو التي ستفتح طرف البنك، سواء بمعرفته شخصياً أو بواسطة أي شخص يكون له سلطة التعامل على حساباته وبأي طريقة كانت (إيداع نقدي، تحويل مصرفي، تحصيل أوراق تجارية إلخ) لا تشوبها أية شبهة ومتحصلة عن تعاملات و/أو نشاطات مشروعة وقانونية.

٢٧. يؤكد العميل أن البيانات المدلى بها بنموذج فتح حساب أفراد صحيحة وحقيقية وكاملة، كما يقر بتحديث بياناته فور حدوث أية تغيرات أو عند طلب البنك لذلك ويصرح لبنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.م) و/أو من يفوضه التأكد من صحة المعلومات بالاتصال بأي شخص في محل عمله/إقامته أو أية هيئة على سبيل المثال لا الحصر أصحاب العمل والبنوك داخل وخارج مصر.

٢٨. يقر العميل بإطلاعه الجيد والمستمر وعلمه التام والكامل بكافة العمولات والمصاريف البنكية المتعلقة بتنفيذ جميع المعاملات المصرفية من أي نوع كانت على الحساب أو المصروفات الناتجة عن الاشتراك في الخدمات الالكترونية وفقاً لتعريفة البنك السارية والمعلنة من خلال القنوات المحددة من قبل البنك للإطلاع عليها.

٢٩. تعتبر جميع المراسلات والمكاتبات والأوراق التي يرسلها البنك للعميل على عنوانه الأساسي أو الأخر صحيحة وتعتبر صورها ودفاتر البنك وسائر الأوراق والوسائل حجة قاطعة على صحة إرسال جميع المكاتبات والإخطارات للعميل على أخر عنوان معطى منه للبنك وعلى صحة محتوياتها وتكون منتجة لكافة آثارها القانونية دون اعتراض من العميل على ذلك وذلك ما لم يخطر البنك بما يفيد تغييره وذلك فور حدوث التغيير بموجب خطاب موصي عليه بعلم الوصول، ويوافق العميل على خصم قيمة المصروفات الناشئة عن تلك المراسلات من حسابه لدى البنك.

٣٠. يحق للبنك تسجيل المحادثات التليفونية التي تتم مع العميل عند اتصاله بالبنك أو عند تقديم واستخدام الخدمات البنكية المتاحة ويقر العميل بموافقته على قيام البنك باستخدام تسجيلات المحادثات التليفونية التي تتم معه أمام كافة السلطات والمحاكم كدليل نهائي وملزم ودليل ثابت معترف بصحته.

٣١. يحق للبنك خصم أية مستحقات له من أياً نوعاً كانت طرف العميل من أصل وعوائد وعمولات وأية مصروفات أخرى في حالة رغبة العميل نقل الحساب أو إغلاقه، على أن لا يتم غلق الحساب إلا بعد توقيع العميل على كافة الأوراق والمستندات اللازمة لتنفيذ هذا الطلب.

٣٢. يقر العميل بقبوله لسجلات البنك فيما يتعلق بكل المعاملات التي ترد على كافة حساباته والخدمات البنكية كدليل نهائي وملزم أمام جميع الجهات سواء حكومية أو غير حكومية وتعتبر حجة قاطعة على المبالغ المستحقة عليه أو التي تستحق عليه وعلى صحة التعليمات والمعاملات التي تتم على حساباته أو عبر خدمة الإنترنت البنكي.

٣٣. يفوض ويصرح العميل تفويضاً وتصريحاً غير قابل للرجوع فيه حالاً أو مستقبلاً البنك في استخدام و/أو كشف أي معلومة تخصه وتخص استخدامه للخدمات البنكية أو معاملاته طرف البنك وأي معلومات أخرى عنه يدلى بها للغير بطريق مباشر أو غير مباشر دون الرجوع على البنك بإفشاء سرية الحسابات، وكذا مخاطبة جهة عمله وموافاتهم بأية معلومات خاصة بحسابات العميل طرف البنك أو بيانات الأرصدة المدينة أو الدائنة أو أية مستندات أو إقرارات تتعلق بالقروض/التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى العميل من قبل البنك وذلك طوال مدة سريانها وحتى تمام سدادها بالكامل.

٣٤. لن يكون البنك مسئولاً عن عدم تنفيذ أي عملية وذلك بسبب عدم كفاية الرصيد أو صدور أمر بوقف صرف أو حجز أو تحفظ أو لأي سبب آخر ويحق للبنك رفض العملية المصرفية بدون الحاجة إلى إخطار ويخلي البنك مسئوليته تماماً عما يترتب عن ذلك من أثار.

٣٥. يلتزم العميل بعدم إفشاء الرقم الشخصي السري الخاص ببطاقة الخصم الفوري/ بطاقة الائتمان لأحد وفي حالة معرفة الغير برقمه السري بالمصادفة يتعين عليه تغييره مباشرة، ويخلي العميل مسئولية البنك تماماً عن أي عملية/عمليات مصرفية يتم تنفيذها باستخدام البطاقة الخاصة به.

٣٦. في حالة أن قام العميل بالتوقيع على طلب شراء/ربط شهادة إيداع/وديعة لأجل أياً كان نوع أو قيمة تلك الشهادة/الوديعة، يقر العميل بأنه يحق للبنك وفقاً لتقديره المطلق قبول أو رفض تنفيذ هذا الطلب، وأنه في حالة الرفض، أن يعتبر هذا الطلب كأن لم يكن وهو والعدم سواء، كما يقر العميل بعدم أحقيته بالرجوع على البنك بأية صورة من الصور أو مطالبة البنك بأية تعويضات بسبب هذا الأجراء.

٣٧. في حالة وجود بطاقة الدفع الوطنية "ميزة" / بطاقة الحكومة المصرية لصرف معاشات و مرتبات العاملين بالدولة صادرة من البنك بإسم العميل، يوافق العميل على أحقية البنك بتحويل كافة المبالغ المضافة و التي يتم إضافتها على هذه البطاقة إلى أياً من حسابات العميل طرف البنك، و ذلك بصفة دورية و مستمرة من تاريخ فتح الحساب، على أن تعتبر هذه الموافقة بمثابة تعليمات مستديمة من قبل العميل إلى البنك. ولا يحق للعميل إلغاء تلك التعليمات إلا بعد سداد كافة الرسوم والفوائد والمديونيات والعمولات المستحقة على أياً من حسابات العميل طرف بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.م)، وسداد كامل المديونيات المرتبطة بأية قروض أو بطاقات ائتمان أو تسهيلات ائتمانية تم منحها للعميل من قبل البنك (أن وجد)، وبموجب طلب كتابي مقدم منه إلى البنك في هذا الشأن.

**الشروط الخاصة بالخدمات المصرفية الأخرى:**

**شروط استخدام بطاقة الخصم الفوري:**

٣٨. مدة البطاقة: هي المدة المعينة علي كل بطاقة وتجدد تلقائياً عند انتهاء مدتها ما لم يخطر صاحبها البنك برغبته في عدم التجديد قبل تاريخ الانتهاء بخمسة وأربعين يوماً على الأقل بموجب طلب كتابي أو خطاب موصى عليه للفرع مصدر البطاقة (مع تحمل العميل كافة مصاريف التجديد وقيدها على حسابه ولا يحق له الاعتراض عليها).

٣٩. يوافق حامل البطاقة على خصم رسوم الإصدار التي يحددها البنك من حسابه طرف البنك ولا يحق له الاعتراض عليها ويسري ذلك بالنسبة لأي بطاقة سواء (أصلية أو إضافية) تكون صادرة علي حساب حامل البطاقة.

٤٠. يكون حامل البطاقة مسئولاً مسئولية مطلقة غير مشروطة قبل البنك عن كافة المصاريف والالتزامات المترتبة على استخدام أية بطاقة صادرة علي حسابه طرف البنك وكذا النتائج المترتبة على فقد أو تلف أو إساءة استخدام البطاقة، ويلتزم حامل البطاقة بإخطار البنك فوراً بفقدان وسرقة رقم البطاقة أو الرقم السري ولإيقاف العمل بها.

٤١. يتعين على حامل البطاقة أن يغذي حسابه بأرصدة تكفي لتغطية المصاريف والالتزامات الناشئة عن استخدام البطاقة كما يوافق حامل البطاقة على خصم قيمة كافة استخدامات البطاقة فوراً من رصيد حسابه.

٤٢. لا يكون البنك مسئولاً بأي وجه إذا رفضت أية منشأة قبول البطاقة في إتمام المعاملات.

٤٣. في حالة كشف الحساب المرتبط على البطاقة لأي سبب يلتزم حامل البطاقة بسداد هذا الرصيد فوراً بالإضافة إلى أي نسبة يحددها البنك وفي حالة عدم السداد يصرح حامل البطاقة للبنك بالتنفيذ والخصم على أي حسابات دائنة أو ضمانات باسمه بالبنك كالودائع، حسابات التوفير، شهادات الادخار، أو غيرها سواء كانت بالفرع المصدر للبطاقة أو أي فرع أخر وذلك دون إخطاره أو إنذاره أو إعذاره، أو الحصول على موافقة منه بذلك.

٤٤. البنك غير مسئول عن أي خلافات تنشأ بين حامل البطاقة والتجار حول السلع والخدمات المختلفة التي حصل عليها منهم بموجب البطاقة.

٤٥. كافة العمليات التي تنفذ بالبطاقة تعتبر مسئولية حامل البطاقة مسئولية كاملة دون أدنى مسئولية على البنك.

٤٦. من المتفق عليه بين الطرفين أن كافة استخدامات البطاقة يتم خصمها فوراً من رصيد البطاقة بعملة الحساب مع تحمل العميل تكاليف ومصاريف تحويل العملات وفي كل الأحوال يلتزم حامل البطاقة بفروق الأسعار الناشئة عن التقييم والتي يحددها البنك وكذلك العمولات المقررة وحدود التعامل المقررة للاستخدام بموجب البطاقة من البنك المركزي المصري.

٤٧. يتعين على العميل/حامل البطاقة متابعة رصيد بطاقته من خلال ماكينات الصراف الآلي المنتشرة سواء داخل أو خارج الجمهورية وفي حالة الاعتراض على أية معاملة، و يتعين على العميل/حامل البطاقة تقديم اعتراض كتابي إلي البنك ويقر ويوافق العميل/حامل البطاقة على أن تطبق إجراءات البنك الداخلية، والتعليمات التي تصدرها مؤسسة ماستر كارد/فيزا الدولية، وما يطرأ عليها من تغييرات وتعديلات في المستقبل، وذلك على أية اعتراضات يقدمها العميل/حامل البطاقة للبنك بشأن أية معاملة، سواء تلك التي تنظم و تحدد المدة التي يحق للعميل/لحامل البطاقة تقديم اعتراض على معاملة خلالها من تاريخ إجراء/تنفيذ تلك المعاملة، أو الرسوم والمصروفات الخاصة بأياً من الإجراءات المتعلقة بالإعتراض بوجه عام. كما يقر العميل/حامل البطاقة بأنه قد تم ابلاغه بكافة تفاصيل تلك الإجراءات سالفة الذكر وأنه على علم تام و كامل بها ويقر ويوافق العميل/حامل البطاقة أن البنك لن يكون ملزماً بإضافة قيمة المبلغ المعترض عليه إلى حساب العميل ما لم تكن قيمته قد أضيفت لحساب بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.م) بمعرفة البنك المنفذ للحركة.

٤٨. يجوز لحامل البطاقة الأصلية طلب إلغائها مع التزامه بردها للبنك على أن يظل التزامه قائماً وسارياً بالنسبة للتعاملات التي تمت بالبطاقة حتى تاريخ الإلغاء كما يحق لحامل البطاقة استرداد أية أرصدة متبقية بالبطاقة من خلال فروع البنك.

٤٩. البنك غير مسئول عن أية أضرار تنشأ نتيجة خلل أي جهاز آلي أو خلل في آلات تخزين المعلومات وتحليلها.

٥٠. بطاقة بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.م) مملوكة للبنك وتعد أمانة لدي حاملها ويتعهد برده للبنك أو لأحد وكلائه فور طلب البنك ذلك.

٥١. لا يلتزم البنك بأن يرسل لحامل البطاقة صوراً من مستندات الشراء المنفذة بواسطة حامل البطاقة ويجوز موافاة حامل البطاقة بصور من تلك المستندات بناء علي طلب كتابي منه مقابل مصروفات تقيد على حساب البطاقة.

٥٢. يستطيع صاحب البطاقة إعطاء تعليمات خاصة بتحويل مبالغ أو عمليات بنكية تتعلق بحساب بطاقته ذات الخصم الفوري عن طريق البريد، أو تسليمها إلي البنك بواسطة مندوب ويحق للبنك لأي سبب من الأسباب وفقاً لتقديره المطلق تنفيذ العمليات المرسلة بإحدى الطرق السالفة الذكر أو عدم تنفيذها، كما يحق للبنك التأكد من صحة هذه المستندات أو التعليمات بكافة الوسائل التي يراها مناسبة، كما يقر صاحب البطاقة ويوافق ويصادق على أي عمليات تتم علي الوجه السالف الذكر من صاحب البطاقة الأساسية تكون منتجة لكافة آثارها ولا يجوز بأي حال من الأحوال الطعن فيها بأي نوع من أنواع الطعون حيث يكون ملتزماً بكامل ما يترتب علي تنفيذها.

٥٣. يلتزم العميل بالتعليمات التي تصدرها المنظمة العالمية (ماستركارد) وما يطرأ عليها من تغيرات وتعديلات تجريها المنظمة المعنية كجزء لا يتجزأ من التزاماته الواردة بهذه الشروط.

٥٤. يقر حامل البطاقة بأنه المالك الأصلي والمستفيد الوحيد من إصدار البطاقة ويتعهد بعدم إيداعه شخصياً أو قبوله إيداع أي مبالغ مجهولة المصدر أو مشبوهة ويلتزم بتحديث المعلومات والمستندات المقدمة بشأن طلب إصدار البطاقة خلال فترة صلاحيتها أو عند ظهور أسباب أو متغيرات تدعو لذلك، ووفقاً لما تستجوبه أحكام القانون ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال في مصر.

٥٥. للبنك الحق في تعديل قيمة الحد الأقصى اليومي للمشتريات والسحب النقدي من الحساب سواء من فرع البنك أو باستخدام أي بطاقة من بطاقات البنك، ولا يحق للعميل الاعتراض على هذا التعديل سواء كان بناء على تعليمات وقواعد البنك المركزي المصري أو وفقاً لإرادة البنك المنفردة.

٥٦. تصدر بطاقات الخصم الفوري من بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.م) للاستخدام الشخصي فقط ويحق للبنك إيقاف التعامل على البطاقة أو إلغائها دون سابق إخطار في حالة الاستخدام في عمليات الشراء أو السحب النقدي بصورة غير طبيعية أو أغراض

تجارية وذلك لتقدير البنك أو في حالة استخدام البطاقة في عمليات محظورة قانونياً أو ممنوحة بموجب قانون جمهورية مصر العربية وحدود الاستخدام في الشراء والسحب النقدي المقررة من البنك.

**شروط الأشتراك بالخدمات البنكية الإلكترونية:**

**يتيح بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.م) لعملائه خدمة الإنترنت البنكي وفقاً الشروط التالية**:

٥٧. يتم تفعيل خدمة الإنترنت البنكي باتباع الخطوات الموضحة على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك.

٥٨. تخص الخدمة حسابات العميل لدي البنك وتشمل هذه الخدمة حسابات العميل المفتوحة باسمه/أو التي يحق له التعامل عليها بموجب تفويض بنكي أو توكيل رسمي عام وتسري جميع الشروط والأحكام على أي وسيلة تسمح للعميل بالدخول على حساب الإنترنت البنكي سواء كان من المتصفح أو من خلال تطبيقات الهواتف الذكية.

٥٩. للعميل وسيلة تعريف مزدوجة والتي تتكون من رمز المستخدم وكلمة السر التي يستخدمها العميل في تشغيل الخدمة وهي أداة حماية ووسيلة للتعريف والتحقق من شخصية العميل للدخول على الخدمة، ويقر العميل بعدم تمكين الغير، من الحصول عليها أو معرفتها بأية طريقة من الطرق وبأية صورة من الصور كما يقر بأنه المسئول وحده عن أية أضرار أو خسائر قد تحدث نتيجة لسوء استخدامه لخدمات الإنترنت البنكي أو عدم إتباعه إجراءات الحماية و/ أو الشروط.

٦٠. ويقر العميل إقراراً نهائياً لا رجعة فيه بأن أية تعليمات تسبقها وسيلة التعريف المزدوجة "رمز المستخدم وكلمة السر أو رموز الأمان وفقاً للتعليمات" تكون منسوبة إليه وصادرة منه كما يوافق على عدم التزام البنك بقبول أية تعديلات أو إلغاء تعليمات أو معاملات سبق أن أرسلها العميل عبر خدمة الإنترنت البنكي.

٦١. يلتزم العميل بإخطار البنك فوراً في حالة فقدان أو سرقة أي من رمز المستخدم أو كلمة السر أو رموز الأمان من خلال كافة وسائل الاتصال المتاحة ويقر العميل بمسئوليته عن كل التعليمات والمعاملات التي تمت عبر الإنترنت البنكي قبل إبلاغ البنك بسرقة أو فقدان أي من المشار إليهم بعاليه.

٦٢. من المتفق عليه أن إدخال وسيلة التعريف غير صحيحة ثلاث مرات متتالية سيؤدي إلى تجميد الدخول للخدمة كما يحق للبنك منع العميل الدخول إلى الخدمة في حالة سوء استعمالها بدون إبداء أسباب.

٦٣. يجوز للعميل تحويل أية مبالغ من خلال خدمة الإنترنت البنكي وذلك بما لا يتعارض مع تعليمات البنك المركزي المصري المعمول بها في وقت طلب التحويل ووفقاً للحدود التي يقرها البنك ويحق للبنك تعديل تلك الحدود في أي وقت وذلك دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو أي إجراء آخر مسبق.

٦٤. في حالة إصدار العميل تعليمات تخص أكثر من معاملة تحويل من حساب واحد وفي يوم واحد يحق للبنك تنفيذ تلك المعاملات وفقاً للترتيب الذي يراه وحده وبدون حاجة إلى إخطار.

٦٥. يتم تقديم شكاوى واقتراحات الإنترنت البنكي من خلال خدمة العملاء أو البريد الإلكتروني الخاص بالخدمة.

٦٦. يقر العميل بكامل مسئوليته وحده عن محتوى وصحة المعلومات والتعليمات التي يقوم بإدخالها من خلال استخدام الإنترنت البنكي، كما يقر ويوافق بأن التعليمات والمعاملات التي يدخلها من خلال الخدمة يتم التعامل عليها من البنك بدون أية مراجعة إضافية من البنك أو بدون حاجة إلى إشعارات خطية من البنك.

٦٧. يلتزم البنك بتأمين المعاملات التي تتم من خلال خدمة الإنترنت البنكي في حدود قدرته كما يضمن الحفاظ علي سرية المعاملات والمعلومات المتداولة من خلال خدمة الإنترنت البنكي وخاصة المعلومات والبيانات البنكية التي تكون دائما مشفرة.

٦٨. وعلي العميل التأكد من أن الأجهزة الخاصة به والتي يتم استخدامها للتمتع بخدمة الإنترنت البنكي تم إعدادها بشكل آمن وتزويدها ببرامج وأدوات الحماية اللازمة ضد الفيروسات والبرامج الخبيثة، وعدم الدخول على خدمات الإنترنت البنكي من خلال أجهزة الكمبيوتر العامة أو المشتركة كمقاهي الإنترنت أو المكتبات العامة، وذلك كحد أدنى لاستيفاء المتطلبات المحددة من قبل البنك، مثل تثبيت

برنامج جدار حماية وتحديث برامج مكافحة الفيروسات بصفة دورية. ويقر العميل بعدم الإفصاح عن أي معلومات شخصية (كبطاقة الهوية أو جواز السفر أو العناوين أو أرقام حسابات البنك الخاصة به).

٦٩. لا يتحمل البنك أية مسئولية عن نقل المعلومات عبر شبكة الإنترنت أو جودة وتوفر شبكات الاتصالات أو انقطاع الخدمة نتيجة لأي أحداث عرضية أو أسباب قهرية.

٧٠. هذه الخدمة غير محددة المدة تبدأ من تاريخ التوقيع على نموذج فتح حساب أفراد ويحق لأي من الطرفين إنهائه بموجب إخطار كتابي.

٧١. وفي حالة إيقاف البنك هذه الخدمة في أي وقت من الأوقات ولأي سبب من الأسباب لا يحق للعميل الرجوع على البنك بأية تعويضات أو أية مبالغ أخرى لأي سبب من الأسباب وبأية صورة من الصور، كما يلتزم ويتعهد العميل بسداد جميع المبالغ والمصاريف التي تستحق للبنك.

٧٢. ويلتزم العميل بقراءة التحذيرات والإخطارات التنبيهية خاصة بالخدمات البنكية الإلكترونية) مثل التنبيهات الأمنية أو تنبيهات انقطاع الخدمة / محاولات الاحتيال / الهندسة الاجتماعية Social Engineering إلخ.

٧٣. تكون الخدمة لاغية من تلقاء نفسها دون إخطار كتابي ودون حاجة إلى أي إجراء آخر ويلتزم العميل التزاما نهائياً غير مشروط بأن يسدد فوراً إلى البنك أية مبالغ مستحقة عليه في أي من الحالات الآتية:

- إذا لم يقم العميل بسداد أي من الضرائب أو أية أموال أميرية أخرى أو وقع عليه حجز بشأنها.
- إذا تبين في أي وقت من الأوقات عدم صحة أية من البيانات المقدمة من العميل بمناسبة نموذج فتح الحساب أو تنفيذه أو عدم صحة أية بيانات يقدمها للبنك بصفة عامة.
- إذا أخل العميل بأي بند من بنود نموذج فتح الحساب أو بأي شرط من شروطه أو بأي من التزاماته المذكورة أو بأي من العقود الأخرى التي يبرمها مع البنك
- في حالة غلق حساب العميل لدى البنك أو إفلاس العميل أو الحجز عليه أو وضعه تحت الحراسة.

**شروط خدمة التليفون البنكي:**

٧٤. تعني الخدمة المصرفية التليفونية الآلية لبنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.م) ويكون رقم البطاقة والرقم السري أياً من بطاقة الخصم الفوري أو بطاقة الائتمان والرقم السري الخاص بهما والتي يستخدمها العميل لكي يتم التحقق من هويته قبل الدخول إلى خدمة التليفون البنكي.

٧٥. يقر العميل إقراراً نهائياً لا رجعة فيه بأنه المسئول وحده مسئولية تامة وكاملة عن استخدام وسيلة التعريف المزدوجة والاحتفاظ بسريتها والحفاظ عليها وعدم تمكن الغير من غير المصرح لهم، من الحصول عليها أو معرفتها بأية طريقة من الطرق وبأي صورة من الصور، كما يقر بأنه المسئول الوحيد عن أية أضرار أو خسائر قد تحدث نتيجة لسوء استخدام الخدمة أو عدم إتباعه إجراءات الحماية و/أو الشروط والأحكام.

٧٦. يقوم البنك بتنفيذ تعليمات العميل بتحويل الأموال خلال يومين عمل من تاريخ استلامه لتلك التعليمات.

٧٧. يحق للبنك إنهاء الخدمة في أي وقت من الأوقات ولأي سبب من الأسباب، ولا يحق للعميل الرجوع على البنك بأية تعويضات أو أية مبالغ أخرى لأي سبب من الأسباب وبأي صورة من الصور كما يلتزم ويتعهد العميل بسداد جميع المبالغ والمصاريف التي تستحق للبنك قبل إنهاء الاشتراك.

٧٨. يقر العميل بكامل مسئوليته وحده عن محتوى وصحة المعلومات والتعليمات التي يقوم بإدخالها عبر الهاتف من خلال استخدامه الخدمة، كما يقر ويوافق بأن التعليمات والمعاملات التي أدخلها يتم التعامل عليها من البنك بدون أية مراجعة إضافية من البنك أو بدون حاجة إلى إشعارات خطية من البنك.

٧٩. لا يتحمل البنك أية مسئولية عن نقل المعلومات عبر شبكة التليفون أو جودة وتوفر شبكات الاتصالات أو انقطاع الخدمة نتيجة لأي أحداث عرضية أو أسباب قهرية.

بنك الإمارات دبي الوطني
Emirates NBD

**شروط خدمة كشف الحساب الإلكتروني:**

٨٠. يقر العميل إقراراً تاماً ونهائياً بموافقته وقبوله استلام كشف بحساباته الدورية لدي البنك علي البريد الإلكتروني الخاص به المسجل لدى البنك وذلك وفقاً للخيارات المتاحة علي الإنترنت البنكي ويقر العميل باستلام تلك الكشوف وصحتها وذلك بناء علي طلبه وتحت كامل مسئوليته ودون أدنى مسئولية علي البنك في هذا الخصوص، كما يقر بأنه الوحيد المصرح له الدخول علي البريد الإلكتروني المذكور والمسئول عن الحفاظ علي البيانات والمعلومات الواردة به، مع تحمله كافة مصاريف هذه الخدمة ويفوض البنك بخصم مصاريف هذه الخدمة من حسابه طرف البنك.

٨١. في حالة رغبة العميل في إلغاء الخدمة والاشتراك في خدمة كشف الحساب الورقي يتوجب عليه زيارة أقرب فرع من فروع بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.م).

٨٢. في حالة حدوث أي عطل في البريد الإلكتروني الخاص بالعميل، سيتم تعطيل خدمة كشف الحساب الإلكتروني وسيتم إرسال كشف حساب ورقي على عنوان المراسلات الخاص بالعميل والمسجل لدي البنك.

**أحكام عامة:**

٨٣. في حالة وجود شكوي من العميل، يحق للعميل تصعيد الشكوي للبنك المركزي المصري في الحالات الآتية:

- في حالة عدم الرد على شكوى العميل من قبل البنك في خلال الفترة المقررة (١٥ يوم عمل من تاريخ استلام الشكوي فيما عدا الشكاوى المتعلقة بمعاملات مع جهات خارجية).
- في حالة عدم قبول العميل الرد الثاني والنهائي الصادر من قبل البنك بخصوص الشكوى.

٨٤. تخضع شروط وأحكام فتح الحساب واستخدام جميع خدمات البنك والخدمات البنكية الإلكترونية وبطاقة الخصم الفوري وما يتضمنه من تعليمات وتعهدات لقوانين جمهورية مصر العربية وتعليمات البنك المركزي المتعلقة بها وأي نزاع ينشأ حول تفسيرهم أو تنفيذهم يكون النظر فيه لمحاكم القاهرة بجميع درجاتها.

٨٥. يتعهد العميل الالتزام بجميع القوانين المطبقة والأحكام والنظم والإفصاحات التي تنص عليها قوانين مكافحة غسل الأموال قي الدولة وأى ضوابط وإجراءات ضد غسل الأموال يحددها البنك من آن لآخر ويؤكد العميل بأن الأموال المودعة لفتح هذا الحساب لدى البنك وكل الإيداعات التي تتم فيما بعد هي من مصادر شرعية ولا تشكل بأي صورة إخلالاً بقوانين مكافحة غسل الأموال وقواعد البنك المركزي المصرى.